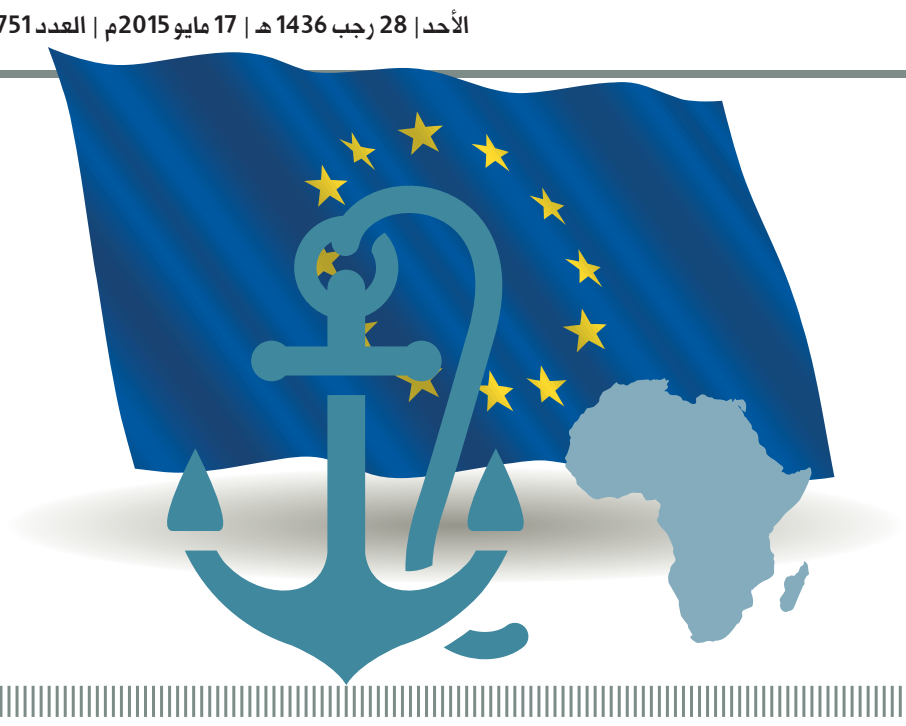

رحلة الموت

يدفعهم قليل من الأمل وكثير من الإحباط من الأوضاع في بلدانهم، إحباط بواعثه مختلفة منها الاقتصادي وآخر أشد قوة لأنه متعلق بالأمن والأمان، يغادر الآلاف متجهين صوب الضفة الأخرى من العالم في رحلة أقل وصف لها هو «رحلة الموت»، لا تظن أن المهاجرين عبر هذه الرحلة هم من فئة محدودي التعليم والثقافة، لا فقد ضمت «قوارب الهلاك» هذه من يحملون تأهيلاً أكاديمياً رفيعاً بل منهم من كان من الأثرياء في بلاده قبل أن تعصف بها الحرب وتتخطفها فوهات المدافع. «البيان» فتحت هذا الملف الذي حير كبار العالم ووقفوا أمامه مشدوهين وحائرين عن كيف يتعاملون معه وأي الطرق يسلكون محاولة إيجاد إجابات لأسئلة ستظل مفتوحة طالما بقى «المتوسط» فاهه ليستقبل المزيد من الجثث.

استطلعت «البيان» آراء المحللين حول أسباب الظاهرة وحلولها كما وقفت على آخر الأرقام والإحصائيات التي تظهر حجم تفاقم المشكلة إذ كثيراً ما تنتهي مغامرات قوارب الموت بنهاية درامية مرعبة تشبه نهايات الأفلام أو المسلسلات الدرامية.

الظاهرة في تزايد و«الربيع العربي» فاقمها

الهجرة غير الشرعية صداع العالم

■ مهاجرون على متن قارب إنقاذ | رويترز

عبدالرحمن دوار

أفادت آخر التقارير الإحصائية أن عدد ضحايا الهجرة السرية تضاعف 30 مرة خلال العام الجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر لما تحصده هذه الظاهرة من عشرات الضحايا وما قد تسببه من مشاكل وتحديات على الدول المستقبلة، إذ تعد الظاهرة أحد أهم مسببات العنف والجريمة.

عندما اندلع ما يعرف إعلامياً بـ«ثورات الربيع العربي» أواخر العام 2010 وبداية 2011، رافق الشعوب حالة من الأمل في غد أفضل تفتح فيه أبواب العمل للشباب على مصاريعها وحلم المغتربون بالرجوع إلى أوطانهم للاستثمار فيها والمشاركة في النهوض ببلدانهم ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، غير أنه سرعان ما تبددت هذه الأحلام وتلاشت وأصبح الشاب العربي يبحث عن أي وسيلة تخرجه من بلاده بحثاً عن الاستقرار والأمان بعيداً عن شبح الموت على غرار ما يحدث في سوريا وليبيا والعراق، غير أنه لم يجد في الأخير سوى «قوارب الموت» وسيلة للفرار من ويلات الأوضاع وهكذا تدفق المهاجرون نحو أوروبا على اعتبار أنها الأقرب إلى بلدانهم وتزايدت الهجرة السرية بشكل غير مسبوق لتشكل لاحقاً تحدياً كبيراً فرض الالتفات السريع للظاهرة لمعالجتها قبل أن تنفجر القنبلة الموقوتة.

■ عناصر من القوات البحرية البريطانية خلال إنقاذهم مهاجرين سريين | إي.بي.إيه

فشل ذريع

يرى مراقبون أنه لن يتوقف تدفق المهاجرين بشكل غير قانوني على أوروبا مادامت بقيت أسباب هروبهم من أوطانهم بلا معالجة، ولن تجدي التهديدات ولا حتى التدخل العسكري نفعاً لأنهم لا يلقون لها بالاً ويعتقدون أن حياتهم هناك لن تكون أسوأ منها في بلادهم بأي حال. أما الموت غرقاً في البحر المتوسط أو جوعاً وعطشاً في الصحراء الإفريقية قبل الوصول إلى الجنة الأوروبية الموعودة فهو قدر مكتوب على مَن أصابه لأن الموت مُدرك المرء ولو كان في برج مشيّد.

لا يستطيع أحد أن ينكر الفشل الذريع الذي واجهته معظم دول العالم في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقديم حلول شبه جذرية لهذه الظاهرة، ولكن هذا الفشل سببه هذه الدول نفسها، وأكبر مثال على ذلك دول أوروبا التي لا يوجد لديها نظام هجرة يقنن عملية اللجوء والهجرة، فدول أوروبا لا تتيح اللجوء إلا بطريقتين الطريقة الأولى عن طريق المفوضية التي لا تنجز الأمور بشكل كبير وهي معذورة بسبب ضغوط الأعداد الكبيرة عليها وبسبب قلة أعداد اللاجئين التي توافق عليها دول أوروبا لجلبهم إلى أوروبا عن طريق المفوضية، والطريقة الثانية اللجوء من داخل أرض الدولة الأوروبية التي يرغب الشخص في اللجوء إليها، في حين أن دول أوروبا لا تتيح اللجوء عن طريق سفاراتها أو قنصلياتها كأنها تقول للأشخاص عليكم أن تتركوا الموت في بلادكم ثم تذهبوا إلى الموت مرة أخرى من خلال قوارب الموت في البحر الشاسع قبل الوصول إلينا، ثم بعد ذلك ننظر هل نمنحكم حق اللجوء أم لا.

إغراءات للمهاجرين

بالموازاة، فإن المهاجرين يقعون تحت إغراء مَن نجحوا قبلهم في الوصول إلى أوروبا وما يزيّنه لهم أباطرة التهريب من أوهام رغد العيش الذى ينتظرهم هناك وينتشلهم وأهليهم من الفقر والجهل والمرض. في الوقت ذاته تضغط عوامل كثيرة على أعصابهم داخل بلادهم وتدفعهم للهرب مثل البطالة التي يعاني منها أكثر من 50 في المئة في معظم دول إفريقيا على سبيل المثال وما يحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن ضد المعارضين أو حتى من يشتبه بمعارضته للحاكم فضلاً عن تفشي الفساد واستئثار القلّة المحظوظة من كبار المسؤولين والموظفين في أجهزة الدولة بالنصيب الأكبر من خيرات الوطن وترك الفتات لعامة الناس. فأكثر من نصف سكان تلك الدول يعيشون على ما يعادل دولاراً واحداً للفرد في اليوم ولا يجدون الدواء أو المسكن الصحي أو حتى مياه الشرب الصالحة. لذلك يطالب المهتمون بالمشكلة بالعمل على تحسين أحوال معيشتهم داخل بلادهم حتى لا يخاطروا بحياتهم بالهجرة غير المشروعة، لكن السؤال هو كيف؟

أوضاع متذبذبة

ويرى البعض أنه بعد أعوام على اندلاع الشرارة الأولى للثورات العربية، وما خلفته من أوضاع سياسية متذبذبة بين توثر واستقرار نسبي. يُطرح السؤال حول مدى تأثير الوضع السياسي على مسألة الهجرة نحو الشمال.

إذا كانت بعض الدول العربية استطاعت إسقاط الأنظمة السابقة، فإن هذا لا يعني أن وضع حقوق الإنسان قد تحسن في هذه البلدان، فحسب منظمة العفو الدولية، فإن بعض هذه الدول لا تزال تعيش انتهاكات في مجال حقوق الإنسان وحسب منظمة العفو الدولية دائما فإن أكثر الناس تعرضا لهذه الانتهاكات هن النساء.

وعن مستقبل الهجرة في هذه البلدان يرى مراقبون أن الوضع سيرتبط أكثر بالوضع الاقتصادي لهذه البلدان التي تعيش الربيع العربي، فإذا تمكنت الحكومات الجديدة من تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتشجيع الحريات وخلق وضع إيجابي خاصة بالنسبة للشباب، لأن أغلب السكان لا يتجاوز سنهم 30 سنة، فستخف وتيرة الهجرة.

خرق قوانين

الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية مصطلح يشير إلى الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول.

ينتمي أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، وبخاصة من دول القارة الإفريقية، الذين يحاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

فيتو

روسيا تعارض تدمير القوارب

قالت روسيا إن أوروبا يجب أن تتخذ من الدوريات البحرية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال نموذجاً لعملياتها للتصدي لتهريب المهاجرين من ليبيا عبر البحر المتوسط، لكن تدمير القوارب المستخدمة هو تخط للحدود.

ووافق زعماء الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي على رصد واحتجاز وتدمير القوارب قبل ان يستخدمها المهربون لكن لم يتضح كيف سيتم تنفيذ ذلك، ويريد الاتحاد الذي يضم 28 دولة موافقة الأمم المتحدة على عملياته.

وتعد الدول الأعضاء في الاتحاد وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وليتوانيا مشروع قرار يفوض بالتدخل في أعالي البحار وفي المياه الإقليمية الليبية وأيضا على سواحل ليبيا لضبط القوارب. وقال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين إنه في ما يتعلق بطلب تدمير القوارب نعتقد انه يذهب الى أبعد مما يجب.

نيويورك - الوكالات

5000

أعربت جمعيات الهلال والصليب الأحمر عن اعتقادها بغرق نحو أكثر من خمسة آلاف شخص في البحر الأبيض المتوسط، وذلك خلال محاولتهم للوصول إلى سواحل خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية هرباً من الحروب والتوترات في أوطانهم. وفي مؤتمر صحافي عقده رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرانسسكو روكا في نيويورك مؤخراً أكد أن السيطرة على الهجرة غير المنظمة والخطيرة عبر البحر، يتطلب تعاوناً دولياً بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ونوه إلى أنه منذ بداية عام 2015، خاض أكثر من خمسة وثلاثين ألف مهاجر من شمال أفريقيا والشرق الأوسط رحلات محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط نحو الشواطئ الأوروبية، وذلك على متن سفن غير آمنة. وأكد على أن الطريقة الأنسب للتخفيف من هذه الهجرة غير الشرعية تكمن في ضمان شروط الأمن والكرامة للمواطنين في قلب استراتيجياتها، وتحقيق السلم والأمن في بلد المنشأ، مؤكداً على أن العديد من النزاعات الأكثر عنفاً في العالم مثل تلك الموجودة في سوريا أو العراق أو جنوب السودان بعيدة عن الحل، مما يعني استمرار فرار الأفراد من حالات اليأس. وحذر من أن استمرار تقاعس الدول المعنية سيؤدي إلى المزيد من المعاناة. والاستغلال وسوء المعاملة والتي بلغت ذروتها في رحلات مرعبة وقاتلة عبر البحر .

نيويورك - الوكالات

غيا ب التضامن الفعّال بين دول الاتّحاد الأوروبي

«المتوسّط» مقبرة المتطلعين إلى الشمال

■ مهاجرون غير شرعيين في انتظار ترحيلهم من صقلية | أ.ب

روما - عرفان رشيد

«المتوسّط مقبرتنا المائية»، «عارٌ على جباهنا يتكرّر كل يوم» و «ما نأكل من سمك في المساء قد يكون تغذّى بلحم بشرٌ قدموا من الجنوب».

هذه بعض من الجمل التي يردّدها الإيطاليون أو الأفكار التي تراودهم حين يشاهدون شاشات التلفزيون وهي تعرض في كل ليلة السِفر اليومي لمأساة المتوسط وبارتفاع مَتواتر لعدد الغرقى ولموجات القادمين من البحر، الذين ركبوا عبابه دون ان ينظروا ما تحت اقدامهم من خشب سفن هرأتها السنون وصارت بمثل تابوت طاف على سطح الماء يغرق في عباب البحر لمجرّد لمسة موجة.

ولم ينتبه المهاجرون إلى ذلك لأن عيونهم كانت منشغلة بالتحديق الى الافق البعيد الذي بدا لهم وكأنه صار على مرمى حجر، ولم ينتبهوا إلى هشاشة خشب القوارب إلاّ عندما تحطّمت تحت عنف ضربات الموج، ونثرت عدداً منهم اشلاءً في عرض البحر على موائد سمك آخر، واحتبس الخشب المهترئ عدداً آخر منهم، وقد كشفت عن ذلك عملية تحرٍ أجرتها قبطانية ميناء كاتانيا للسفينة الخشبية الجانحة في قعر البحر على عمق 370 متراً على بعد 85 كيلومتراً من الساحل الشمالي الشرقي لليبيا.

تابوت بطول 21 متراً وعرض وارتفاع ثمانية أمتار، حمل في أحشائه في الثامن عشر من أبريل الماضي 750 شخصاً غرقوا في البحر. وقد أظهرت كاميرات المسبار البحري وجود عدد من جثث الغرقى الذين ما يزال خشب القارب يتشبّث بها، وقد يكون من العسير انتشالها في القريب العاجل، ما يعني أنهم ذهبوا لينضموا إلى سكنة تلك المقبرة المائية الكبيرة التي صار عليها المتوسّط في السنوات الأخيرة منذ اندلاع ظاهرة الهجرة غير القانونية.

لا مبالاة

تكرار حالات غرق سفن المهاجرين، كغيره من الأحداث المتكرّرة والمكرّرة، قد تُصيب القارئ والمشاهد بالتخمة، لذا لن تعود مثيرة إلاّ إذا ارتفع عدد الضحايا بشكل كبير. وهذا ما حدث في الأيام الماضية في البحر المتوسط، حين ابتلعت الأمواج 750 شخصاً، ما دعا إلى اجتماع أوروبي عاجل، بدا مخصّصاً للإعلام وتنقية الضمير، اكثر من كونه ملتقى لرسم الحلول للحؤول دون تكرار مآسٍ اخرى.

3717

أنقذت البحرية الإيطالية منذ مطلع العام الجاري 3717 شخصاً، من بينهم 722 و 556 طفلاً. فيما ينتقد النائب في البرلمان الإيطالي خالد شوقي ما يجري قائلا إن «مجزرة أخرى في مياه المتوسّط. من العار مواصلة النظر إلى هذه المأساة دون مبالاة من قبل دول الاتّحاد الأوروبي».

البيان

وإزاء السلبية المطلقة التي تتعامل بها أوروبا ومؤسسات الاتّحاد الأوروبي مع ظاهرة الهجرة الحالية، واقتصار إسهاماتها على الدعم المالي والتقني، وفي ظل غياب استراتيجية أوروبية واضحة إزاءها، دعا الرئيس الإيطالي سيرغو ماتّاريلا إلى «خفض مستويات الأنانيات» في التعامل مع ملف الهجرة، ومواجهة هذه المأساة بأسلوب إيجابي. وعبّرت مفوّضة السياسات الخارجية للاتّحاد الأوروبي عن «الإحساس بالخجل عندما أرى أوروبا تستيقظ كل صباح وتشهد أمام ناظريها مسلسل الموت في البحر. ما نحتاج إليه الآن بالفعل هو أن تمتلك أوروبا كلمة واحدة وواضحة إزاء هذه المأساة».

غياب تضامن

لكن تلك الكلمة الواحدة والواضحة بالذات هي ما تغيب، ويرى رئيس البرلمان الأوروبي مارتين شولتز بأن المعضلة الحقيقية في حل هذه المشكلة الكبيرة هو «ضآلة مشاعر التضامن ما بين الدول الثماني والعشرين، الأعضاء في الاتّحاد». ويُضيف: «بدون مستوى التضامن المطلوب بين الدول الأعضاء لن يكون بمقدورنا حل مشكلة المهاجرين».

وكشف شولتز أن «المفوّضية الأوروبية ستتقدّم بمقترحات، وأضمن لكم من الآن بأن عدداً من رؤساء الدول الأعضاء سيُبدي معارضة بشأنها، وسيعلنون عن عجزهم لتنفيذ تلك المطالب»، مشددا على أن «90 في المئة من المهاجرين يتّجهون نحو الاستقرار في تسع من دول الاتّحاد، ونحن 28 دولة، لهذا أدعو إلى اقتسام الأعباء بروح تضامنية، ليس علينا أن نكّرر السؤال حول ما سيفعله للاتّحاد الأوروبي في هذا الصدد، بل السؤال حول ما تُنفّذه حكومتنا».

ناقوس خطر

ويدقّ زعيم حركة «5 نجوم» المعارضة الكوميدي السابق بيبّي غريلّو ناقوس الخطر، محذرا من نتائج انشغال أوروبا عن بحث حلول ناجعة لملف الهجرة، ويقول: «ليس مسموحاً لنا أن نترك أناساً هربوا من الحروب ونتجاهلهم في عرض البحر. ينبغي افتتاح مكاتب في الدول التي ينطلق منها المهاجرون وإقرار من منهم يمتلك شروط الرحيل إلى أوروبا، وترحيلهم عبر رحلات جويّة».

ويُضيف غريلّو: «ينبغي، بالإضافة إلى هذا توزيع المهاجرين على الدول الأوروبية، وإذا ما كان من نصيبنا خمسة في المائة منهم، فسنقوم باستقبالهم وإيوائهم بالشكل المطلوب، لكن ينبغي ترحيل المهاجرين غير القانونيين دون أي إبطاء». وشدّد غريلّو على أن «المهاجرين يواجهون واحداً من خيارين، إمّا أن يعيشوا أو أن يموتوا، ولن يوقفهم عن الرحيل أحد أو شيء». داعيا إلى تغيير اتّفاقية دبلن، التي صادقت عليها جميع الأحزاب الإيطالية، بمن فيهم «إلى الأمام يا إيطاليا» و«رابطة الشمال»، وينبغي أن ينصّ التغيير على عدم السماح لمن وصل إلى إيطاليا وطلب فيها اللجوء السياسي بالانتقال إلى بلد أوروبي آخر.

وسخر غريلّو من الترويج الدعائي الذي تحاول به «رابطة الشمال» استعداء المعدمين الإيطاليين تجاه المهاجرين قوله إن «ما تُرائي به الرابطة عن دفع أربعين يورو في اليوم إلى المهاجر الذي يصل إلى إيطاليا، ليس إلاّ كذبة، وإذا ما بحثت عن المهاجرين في ميلانو فستجدهم متكدسين في فنادق كانت مُغلقة ومُعطّلة، إضافة إلى استغلال البعض للمهاجرين.

معضلة العصر التى حيرت القادة

جثث المهاجرين تعرّي قيم أوروبا

باريس ـ لينا خالد

معضلة جديدة تواجه القادة الأوروبيين، فقارتهم «العجوز» التي ورغم كبرها، صار يحج إليها آلاف الأشخاص عبر قوارب مهربين وتجار بشر يأتون بهم ليموتوا بالجملة على شواطئها الذهبية.

المعضلة التي كانت في الأمس القريب مجرد ظاهرة اجتماعية مثلها مثل باقي الهجرات التي يقوم بها سكان الجنوب الفقير نحو الشمال الغني في أي منطقة من الكرة الأرضية، صارت اليوم كارثة إنسانية هي الأكثر خطورة في البحر الأبيض المتوسط منذ الحرب العالمية الثانية، فحسب المنظمة الدولية للهجرة فإن أكثر من ألفي مهاجر قتلوا في المتوسط منذ مطلع العام، وهو عدد أكبر 30 مرة من حصيلة الفترة نفسها من 2014.

الهجرة السرية نحو أوروبا لم تكن بالظاهرة الجديدة على القارة العجوز، فمنذ استقلال غالبية الدول الإفريقية والعربية، سنوات الستينات والسبعينات، وبداية مرحلة البناء في الثمانيات والتسعينات بدأ حلم الهجرة نحو الضفة الأخرى من المتوسط يراوغ مئات الأفارقة والعرب، للعيش «حيث العشب أكثر اخضراراً» وللكلمة وزنها في بلاد الحريات والديمقراطيات.

لكن مع هبوب رياح الربيع العربي التي أطاحت بأنظمة عربية وزادت من هشاشة أخرى، ومع ظهور تنظيمات إرهابية جديدة وزيادة قوة تنظيمات أخرى كانت موجودة، زادت حدة الهجرة غير الشرعية وصار الآلاف من الأشخاص يضحون بكل شيء من أجل بلوغ السواحل الأوروبية والمخاطرة لحد الموت على البقاء في بلدانهم.

■ عناصر الإنقاذ يساعدون مهاجرين غرق قاربهم قبالة رودس اليونانية | أ.ف.ب

فحسب إحصائيات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، حاول أكثر من 207 آلاف مهاجر عبور المتوسط منذ مطلع السنة، وهو عدد يفوق بنحو ثلاثة أضعاف الرقم القياسي السابق الذي سجل عام 2011، حين فر 70 ألف مهاجر من بلادهم في خضم الربيع العربي.

براءة الربيع

عبدالنور بن عنتر الباحث في العلاقات الدولية في جامعة باريس 8، يعتبر أن الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة جديدة، ولكن مفهومها وأسبابها تغيرا، ففي سنوات الثمانيات والتسعينات، كانت قوارب المهاجرين تأتي خصيصاً من بلدان شمال إفريقيا لأسباب اقتصادية ولتحسين الأوضاع المعيشية، أما اليوم فالظاهرة تضاعفت وستتضاعف حتماً في المستقبل، لأنه إضافة إلى أن المئات من المهاجرين الذين يأتون لأسباب اقتصادية، الكثير منهم كذلك يركبون قوارب الهجرة لأسباب أمنية فهم يهربون من الحرب.

ويبرئ الباحث الربيع العربي من أي مسؤولية فيما يحدث، حيث يقول إن الربيع العربي بريء من مأساة المهاجرين التي تحدث يومياً على شواطئ أوروبا، فالربيع العربي لم يكن سبب الظاهرة الموجودة منذ القدم بل ربما سرع من وتيرتها فقط، فبغض النظر عن المهاجرين السوريين، غالبية الذين يموتون اليوم يأتون من إفريقيا ومن بلدان لم تشهد ربيعاً عربياً، ويمضي قائلاً: السبب الرئيسي فيما يحدث هو انهيار النظام الليبي الذي أسقطته قوى غربية لأسباب سياسية وتصفية حسابات، لتترك الليبيين وحدهم غارقين في حالة اللاأمن والخراب، فنظام القذافي في السابق كان يقايض الدول الأوروبية بمسألة المهاجرين ولم يكن يتحكم فيها، وبانهياره (النظام الليبي) غاب من يراقب هذه السواحل في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، بل أكثر من ذلك صارت هنالك مليشيات وجماعات إجرامية مختصة في ذلك.

عبور ومتاجرة

كانت ليبيا على مدار السنين بلد عبور تاريخياً للمهاجرين غير الشرعيين من القارة السمراء ودول آسيا الفقيرة نحو الضفة الأخرى من المتوسط بسبب موقعها الجغرافي وقربها من أوروبا، فالسواحل الليبية لا تبعد بأكثر من 300 كلم فقط عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، كما أن ساحلها الواسع الذي يبلغ طوله ألف و770 كلم جعل منها محطة إبحار واسعة للهجرة إلى الساحل الأوروبي المقابل، كما تتشارك كذلك بحدود برية كبيرة بطول نحو خمسة آلاف كيلومتر مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس.

ومنذ عهد العقيد معمر القذافي لم يكن الليبيون قادرين على السيطرة على حدودهم البرية التي يعبرها مئات الأشخاص القادمين خصوصاً من جنوب الصحراء وشمال النيجر، حيث ينقلون عبر شبكات من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي الكفرة وسبها اللتين تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا.

وكان القذافي يطالب أوروبا بخمسة مليارات يورو سنوياً من أجل مراقبة حدودها ومكافحة الهجرة، وهو ما حدث فعلاً بين عامي 2008 و2011 حيث توقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا بعد توقيع معاهدة بين روما وطرابلس، تعهدت بموجبها إيطاليا بتقديم خمسة مليارات دولار إلى ليبيا في مقابل وضع ضوابط أكثر صرامة على موضوع الهجرة.

فوضى

منذ سقوط نظام القذافي لم تعد هنالك حكومة فعالة في ليبيا للحد من الاتجار في البشر، أو حتى لضمان المراقبة الدنيا للحدود، وصار من السهل جداً على المهربين نقل المهاجرين في جميع أنحاء ليبيا من دون وجود قوات من الشرطة أو الجيش لوقفها.

معضلة المهاجرين

وترى الدكتورة ريم عبشة، عضو المجلس الأميركي للقانون والتحكيم التجاري بباريس، ومندوبة ليبيا لدى منظمة اليونسكو، أن مكافحة الهجرة الآن لم تعد مسؤولية ليبيا وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع الدولي ودول الجوار بحكم الحدود البرية والبحرية الواسعة التي تجمعها بالكثير من الدول التي بدأت فعلاً في التحرك لوضع تشريعات وقوانين تحكم هذا الأمر.

فليبيا، حسب ريم عبشة، تعاني من ويلات الحرب الداخلية التي تدار بأيد خارجية، فهي غير قادرة على مواجهة هذا الأمر منفردة، لذلك على الأوروبيين التحرك عسكرياً لوضع حد لذلك، كإيطاليا مثلاً التي تريد التوصل إلى تفويض دولي لإيقاف القوارب قبل مغادرتها ومد حالة الطوارئ، كما يجب على الأوروبيين، تضيف ريم عبشة، التحاور مع جهات الشرعية المعترف بها من المجتمع الدولي لا مع المليشيات المسلحة التي تسهل دخول المهاجرين من أجل استخدامهم لأغراض تخدم مصالحهم وتوظيفهم لديها مقابل المال.

ويرى قادر عبدالرحيم، الباحث في معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية في باريس، بأنه من الضرورة التعامل مع سبب المشكلة وليس النتائج، فهؤلاء الذين يريدون المجيء إلى أوروبا سيجدون دائماً نقاط دخولهم، كما أن التهريب يعود بالكثير من الأموال، لذلك فإن المهربين سيجدون دائماً السبل المناسبة، ولذلك من المستحيل حل المشكلة بالقوة.

رسالة

روما تطالب أوروبا بمساعدتها

طالب رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينتسي، الاتحاد الأوروبي بأن يتخذ موقفاً موحداً لمكافحة تهريب المهاجرين من المنبع في الدول الإفريقية.

وقال رينتسي في كلمة ألقاها أمام مجلس النواب بعد مقتل مئات في كارثة غرق جديدة بالبحر المتوسط أخيراً إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون له دور أوضح وبدعم من الأمم المتحدة في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي يأتي منها المهاجرون.

وأضاف في كلمته التي ألقاها قبل يوم من عقد قمة استثنائية لزعماء الاتحاد بشأن الأزمة أنه متفائل للغاية بأن يغير الاتحاد أسلوبه في معالجة قضايا الهجرة.

ووافق الاتحاد الأوروبي على خطة من 10 نقاط لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، وتتضمن تخصيص قدر أكبر من المال والمعدات للدوريات في البحر المتوسط. وتنص الخطة على أن يعمل الاتحاد بانتظام على مصادرة القوارب التي يستخدمها المهربون وتدميرها. روما-الوكالات

20000

حذر رئيس الوزراء الجزائري عبدالمالك سلال من استمرار الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، معلناً عن وجود أزيد من 20 ألف مهاجر غير شرعي من مختلف دول الساحل في البلاد.

وقال سلال في كلمته خلال الجلسة العلنية للبرلمان الجزائري إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر مرتبطة بالأوضاع الأمنية القائمة في دول الساحل الإفريقي، خصوصاً في تلك البلدان التي تعيش أزمات أمنية.

كما لفت رئيس الوزراء الجزائري إلى أن السلطات الجزائرية أقدمت على ترحيل 3 آلاف مهاجر غير شرعي من جنسية نيجيرية إلى بلدهم الأم، فيما ستواصل إجراءات ترحيل الرعايا الذين لا يزالون في التراب الجزائري بطريقة غير شرعية تبعاً لتحسن الأوضاع الأمنية في بلدانهم، وذلك بالتنسيق المسبق مع ممثلياتهم الدبلوماسية.

ومن جانبه، رد وزير العلاقات مع البرلمان خليل ماحي على أسئلة النواب بخصوص تفاقم أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، قائلاً إن هؤلاء الرعايا المهاجرين المنحدرين من بلدان الجوار ومن سوريا على وجه الخصوص، غادروا بلدانهم لأسباب تتعلق أساساً بالأوضاع الأمنية والاضطرابات التي تمر بها هذه الأخيرة.

كما شدد على أن تفاقم هذه الظاهرة يشغل الجزائر، لاسيما من الجانب الأمني والصحي والعمل غير الشرعي، مشيراً إلى أن الجزائر تعاملت بكل حكمة. الجزائر-الوكالات

الميلشيات تستفيد مالياً و«داعش» يهدد بها أوروبا

فوضى ليبيا ترفد «المتوسط» بزوارق الموت

طرابلس، تونس - البيان

منذ بداية العام ابتلع البحر الأبيض المتوسط مئات الضحايا من المغامرين الذين استقلوا زوارق الموت من الضفة الجنوبية سعياً وراء وهم الاستقرار ولقمة العيش في بلدان الشمال. وبحسب الناطق باسم منظمة الهجرة الدولية جويل مليمان فإنّ أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا الغرقى في البحر المتوسط، ارتفعت 30 ضعفاً عن مثيلاتها من الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يرده المراقبون إلى تأزم الوضع في ليبيا، وخصوصاً بعد سيطرة ميلشيات فجر ليبيا على المنطقتين الغربية والوسطى اللتين تعتبران أهم نقطة انطلاق موجات الهجرة السرية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إضافة الى ارتفاع وتيرة العنف في بؤر التوتر واتساع دائرة الفقر والبطالة في دول الجنوب.

وفي العام الماضي وصل نحو 219 ألف مهاجر إلى الضفة الشمالية لـ «المتوسط» بحسب تقارير منظمة الهجرة الدولية، بينما بلغ عدد السائرين على خطاهم في الربع الأول من العام الجاري نحو 35 ألف مهاجر، أغلبهم انطلق من الساحل الليبي. غير أن ما حدث أخيراً من غرق مركب على متنه 850 مهاجراً، في سابقة هي الأولى من نوعها من حيث عدد الضحايا، دفع المجتمع الدولي إلى إطلاق صفارة الإنذار، كما أعلنت الدول الأوروبية حالة النفير العام بعد أن تحول البحر الأبيض المتوسط إلى «القبر» الأبيض المتوسط.

كما لفت حجم الكارثة انتباه العالم إلى حقيقة ما يدور على الأراضي الليبية من تمرد مسلّح على الشرعية تقوده ميلشيات فجر ليبيا والحكومة الموازية في طرابلس أدى إلى اتساع دائرة الانفلات الأمني في هذا البلد بما ساعد على انتشار أكبر للعصابات المتخصصة في المتاجرة بالبشر وتنظيم رحلات الهجرة السرية بدعم مباشر من عدد من أمراء الحرب الذين يعملون بكل الوسائل على جمع المال لشراء السلاح والذخيرة ودفع أجور المقاتلين من المرتزقة.

وكان رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر واضحاً عندما قال: «نحن بحاجة إلى محاور موثوق به ومستقر في ليبيا لمواجهة الهجرة السرية»، في إشارة إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية. غير أن مراقبين يشيرون إلى أن أي حل سياسي في ليبيا لن يساعد على سيطرة الدولة على أراضيها إذا لم تحلّ الميلشيات ويجمع السلاح ويستبعد أمراء الحرب من المعادلة السياسية والأمنية والعسكرية، لأسباب عدة، منها امتداد الساحل الليبي على مسافة 2000 كيلومتر وانفتاح أجزاء مهمة منه على الصحراء الكبرى الشاسعة التي تصعب السيطرة عليها، إضافة إلى أن الصراع السياسي والعسكري الحالي في ليبيا وسيطرة الميلشيات جعل من تنظيم رحلات الهجرة السرية مصدراً للمال تستفيد منه ميلشيات فجر ليبيا وتنظيم أنصار الشريعة، وكذلك تنظيم داعش الذي تخشى التقارير الأمنية السرية في دول المنطقة من أن ينجح في تسريب إرهابيين إلى الضفة الشمالية لـ «المتوسط» على أنهم مهاجرون عاديون يبحثون عن لقمة العيش قبل أن يتحولوا إلى خلايا إرهابية جاهزة لتنفيذ أوامر التنظيم.

■ خلال عملية إنقاذ مهاجرين سريين قبالة سواحل صقلية | أ.ف.ب

1000

بحسب التقارير فإن الشخص الراغب في عبور «المتوسط» يضطر لدفع مبلغ مالي يعادل الـ1000 دولار لكي يتمكن من مغادرة الأراضي الليبية.

وتفيد التقارير بأنّ الميليشيات المتشددة لا تتورع عن استغلال هذه العائدات في التسليح وتمويل عملياتها.

مراكب الموت

وفي فبراير الماضي هدّد تنظيم داعش الإرهابي، بإرسال 500 ألف مهاجر في وقت واحد في مئات من القوارب ليكونوا سلاحاً نفسياً ضد أوروبا في حال تمّ اتخاذ قرار بتدخل عسكري ضد فرع التنظيم في ليبيا، في حين تساءلت تقارير إعلامية أوروبية عن إمكانية استغلال زيادة أعداد المهاجرين إلى أوروبا في نقل المقاتلين والجهاديين إلى القارة في ظل التهديدات التي أطلقها تنظيم داعش في ليبيا بشأن غزو أوروبا ومهاجمة دولها، مشيرة إلى تحذير إيطاليا ومصر من استغلال تنظيم داعش عمليات الهجرة غير الشرعية لنقل مقاتليه إلى أوروبا.

وأكد تقارير دولية أنَّ الجماعات المسلحة، وبينها «داعش»، تستغل بالفعل الفوضى في ليبيا وتعمل في مجال تهريب البشر وتهريب المهاجرين، مشددة على أنَّ ربحية تجارة مثل الاتجار في البشر تغري بعض الجماعات المسلحة الليبية بالدخول فيها لزيادة مصادر تمويلهم، وبالنسبة إلى تنظيم «داعش»، تعد تلك الأرباح من الحوافز الإضافية، إذ إنَّ قيادته تعتبر ليبيا بوابة استراتيجية لأوروبا يمكن استغلالها في التمدد والاتساع.

وبحسب الباحثة في شؤون الإرهاب واللاجئين في أوروبا كريستين موانرت فإنَّ المسلحين يستخدمون طرق الهجرة السرية، التي يستخدمها مهربو المخدِّرات والبشر، للوصول إلى أوروبا بعيداً عن المطارات والطرق الاعتيادية، مضيفة أنّ «خطر هذه الظاهرة واضحٌ، لكن يصعب التعرُّف إلى هذه الطرق أو اعتراض المراكب».

وأكدت موانرت أنَّ تنظيماً مثل «داعش» قد يستخدم تلك الطرق، رغم عدم فعاليتها وخطورتها، في جذب المقاتلين وتجنيدهم من مختلف الدول، وهو ما جعل رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس يؤكد أن الخطر الإرهابي أصبح يشكل تهديداً مباشراً على أمن أوروبا، مبرزاً أن ليبيا تشكل خطراً كبيراً وتهديداً مباشراً لأوروبا، بعد أن تمكن تنظيم داعش من إنشاء معقل جديد في الضفة الأخرى للمتوسط، حسب قوله، ما يستوجب ضرورة إيجاد استراتيجيات دفاعية جديدة للتصدي لكل التهديدات.

عصابات تجارة البشر

ويزداد المشهد تعقيداً بعد أن أكّد وزير الداخلية الليبي أحمد بركة اكتشاف عصابات مختصّة في تجارة البشر تعمل على الحدود التونسية الليبية، مضيفاً أنّ المجموعة المذكورة تتكوّن من إرهابيين ومهرّبين من تونس واليمن وبعض السوريين، فيما تحمل قياداتها الجنسيتين التونسية واليمنية.

وقال بركة إن الإرهابيين يعملون عادة انطلاقاً من مدينتي مصراتة وزوارة (غرب ليبيا) ومن الميناءين البحريين بهما مما يساعدهم على التسلل في أكثر من مناسبة إلى ميناء جرجيس التونسي المتاخم للحدود مع ليبيا، مبرزاً أنّ تجار البشر يعملون على نقل الجهاديين إلى سوريا وليبيا حيث تنظيم داعش إلى جانب تسفير الأشخاص خلسة عبر الموانئ إلى أوروبا وبالتحديد إيطاليا.

وشدّد بركة على أن الجهات الليبية الشرعية فتحت تحقيقاً في الغرض وتمّ إلقاء القبض على بعض العناصر التي اعترفت بكل التفاصيل الخاصة بتجارة البشر، وكذلك بالتورط في تجارة الأعضاء وأكياس الدم، حيث تم تهريب آلاف الأكياس إلى طرابلس وتم تقديمها إلى الجرحى التابعين للجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش.

تجار رقيق

ووصف وزير خارجية إيطاليا باولو جينتيلوني مهربي المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بأنهم تجار رقيق القرن الحادي والعشرين، محذراً من أن بلاده ستتخذ إجراءات محدودة ضد مهربي البشر في شمال غرب ليبيا.

ويرى المحلل السياسي والكاتب الصحافي الليبي عمر الكدي أنه «ليس جديداً على ليبيا الاتجار في البشر.. ففي العصر القرهمانللي كان المصدر الأساسي للاقتصاد الليبي هو تجارة العبيد والقرصنة، وأدى هذان النشاطان إلى مواجهات مع جميع الدول الأوروبية تقريباً، كما أدى إلى نشوب أول حرب تخوضها الولايات المتحدة خارج حدودها بين عامي 1801، و1804»، مشيراً إلى أنه توجد في غرب ليبيا بنية تحتية متكاملة لتهريب البشر عبر البحر المتوسط منذ عهد القذافي.

بيزنس الهجرة السرية

جاء تحذير حكومة طرابلس (الموازية) للاتحاد الأوروبي من اتخاذ أي إجراءات ضد العصابات المنظمة لعمليات الهجرة غير الشرعية ليسلط الضوء على الدور الذي تقوم به ميلشيات فجر ليبيا في هذا المجال، إذ تشير التقارير إلى أن الميلشيات تعتمد على هذا النشاط في تحقيق أرباح مالية مهمة، حيث تفتح المطارات والمنافذ البرية والبحرية الواقعة تحت سيطرتها لاستقبال الفارين من بؤر الحروب والأزمات في دول عدة مثل: سوريا والعراق وفلسطين واليمن والسودان والصومال ونيجيريا ومنطقة الساحل والصحراء، إضافة إلى الدول المجاورة كتونس ومصر، ثم تتولى نقلهم إلى مناطق ساحلية مثل صبراتة وزوارة وصرمان والزاوية والخمس وزليتن حيث تنطلق منها زوارق الموت نحو الساحل الشمالي للمتوسط، وخاصة الجزر الإيطالية.

ويرى المراقبون أن الحكومة المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته والتي يسيطر عليها الإسلاميون وأمراء الحرب تسعى من خلال هذا الموقف إلى ابتزاز الأوروبيين من خلال محاولة وضعهم أمام الأمر الواقع بما يفرض عليهم التفاوض مع الحكومة غير الشرعية في ليبيا، وهو ما دفع بعواصم عربية وغربية إلى التأكيد على ضرورة دعم الشرعية في ليبيا من أجل قطع الطريق أمام تجار البشر والواقفين وراء الهجرة السرية، ومن ذلك ما جاء على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية بدر عبدالعاطي الذي جدد تأكيد بلاده على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بما يحفظ أرواح الأبرياء الذين يتم استغلالهم من قبل عصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في ليبيا من خلال تقديم كافة المساعدات الممكنة للحكومة الليبية الشرعية لضبط السواحل ومحاربة تلك الجماعات والتنظيمات المتورطة في الاتجار في البشر.

زوارة.. تصارع بقارب معطل وسيارة واحدة

طرابلس، تونس-البيان

يتعامل المسؤولون الأمنيون في زوارة الليبية، أحد ابرز مواقع انطلاق رحلات المهاجرين إلى أوروبا، مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بموارد محدودة في ظل انحسار الدعم الرسمي بفعل استمرار النزاع المسلح في البلاد: زورق واحد، وسيارة واحدة.

وتضم زوارة التي تقع على بعد نحو 160 كيلومتر غرب طرابلس، و60 كيلومتر عن الحدود التونسية، ساحلا يمتد على مسافة 77 كيلومتراً، وتمثل بذلك إحدى نقطتي انطلاق رئيسيتين للمهربين إلى جانب منطقة القره بوللي شرق طرابلس.

ويقول آمر سرية إسناد حرس وأمن السواحل أنور العطوشي «ليس لدينا أي إمكانيات فعلية في ميناء زوارة البحري. هناك زورق واحد ورثناه عن النظام السابق، غالبا ما يتعطل، يغطي وحده ساحل زوارة بكامله».

ويضيف العطوشي وهو يقف إلى جانب الزورق الرمادي الصغير الذي يكاد لا يتسع لأكثر من عشرة أشخاص على الرصيف البحري الذي تصطف فيه مراكب صيد مختلفة الأحجام طلي معظمها باللون الأزرق وتعود ملكيتها لأبناء المدينة «هناك 15 عنصرا فقط يعملون بجهود ذاتية ويتركز عملهم على إنقاذ المهاجرين من البحر وإعادتهم إلى الميناء ثم تسليمهم إلى الأجهزة الأمنية».

وشرعت السلطات الليبية في طرابلس والتي لا يعترف المجتمع الدولي بشرعيتها، بإبراز جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الإعلان عن كل عملية توقيف لمراكب مهاجرين، واصطحاب الصحافيين إلى مراكز الإيواء التي تضم نحو سبعة آلاف مهاجر أوقفوا خلال محاولتهم الهجرة.

ويقول آمر القطاع الأوسط لحرس السواحل رضا عيسى نستخدم في المنطقة الوسطى مركبين، وزوارق مطاطية صغيرة، معظمها متهالكة وغير مجهزة بل نحن ادخلنا عليها تعديلات تناسب عملياتنا في مكافحة الهجرة.

وتابع «نحتاج إلى عشرة زوارق على الأقل متخصصة بهذه المسألة حتى نتمكن من الحد من الهجرة بشكل كبير».

وفي زوارة التي تشهد المناطق الواقعة إلى جنوبها معارك يومية بين قوات «فجر ليبيا» التي تسيطر على معظم مناطق غرب ليبيا بما فيها هذه المدينة، وقوات الحكومة المعترف بها دوليا والتي تمارس عملها من شرق البلاد، منطقة ساحلية مهجورة تمتد على مسافة كيلومترات ولا تخضع للرقابة الفعالة.

ويدفع غياب الرقابة هذا التجار إلى استغلال الفجوة الأمنية لإرسال قوارب المهاجرين من هذه المنطقة.

ويقول آمر الغرفة الأمنية المشتركة في زوارة محمد سالم «مهمتنا الأساسية حماية المدينة من أي خروقات أمنية، وبينها الهجرة غير الشرعية، لكننا لا نملك شيئا لتحقيق ذلك. نحتاج مراكز إيواء، وميزانية كاملة، حتى إننا ندفع من جيوبنا الخاصة أحيانا ثمن الغذاء للمهاجرين الذين نوقفهم».

ويضيف وجدنا فجأة انفسنا نتعامل مع قضية لم تستطع أكبر الدول الأوروبية الحد منها.

مراقبون جزائريون لـ «البيان»: الاستنفار واجب

الجزائر - رابح هوادف

أجمع مراقبون جزائريون على أن اتساع الهجرة غير الشرعية جرّاء الحروب المستمرة في العراق، سوريا، ليبيا وغيرها، يشكل قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، ما يفرض استنفاراً على أعلى مستوى يكفل معالجة ظاهرة تتفاقم على نحو مقلق.

وقال الحقوقي محمد كناي لـ «البيان»، إن تنامي الهجرة غير الشرعية يعد محصلة لاستراتيجية الشرق الأوسط الجديد التي اتكأت على أن المجتمعات العربية راكدة، وينبغي اعتماد فوضى خلاّقة تحت مسميات متعددة لخدمة مصالح الغرب.

ويشير كناي إلى أنه جرى استخدام البلدان العربية للإمعان في التقسيم والتشتيت، وهو مخطط بدأ بالعراق وطال ما سمي بـ «دول الربيع»، وكرّس تقسيم السودان، في معادلة تخدم أطماع الغرب إضافة إلى إيران وتركيا، والنتيجة تفشي المهجرين والشعوب هي من تدفع الثمن، على حد قول محدثنا.

ويضيف كناي: مخيمات الأردن، لبنان، تونس ونقاط كثيرة من العالم هي مآس لا يمكن تجاوزها في الأمد القصير، وهي قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت ما يتطلب تجاوز الأزمة من خلال التكفل الإنساني والعمل الدؤوب لوضع حد للفتن الطاحنة عبر حلول تنتجها شعوب المنطقة بحوار بين الفاعلين.

وانتهى المحامي الجزائري المخضرم إلى أن بلاده كدولة محايدة يمكنها أن تقوم بأدوار فعالة على منوال ما تفعله مع ليبيا ومالي، لكن ذلك لن يكون مؤثراً في بلدان الاضطرابات ما لم يتم تجفيف منابع الإرهاب والكف عن تصدير الأزمات.

ويسجل موسى تازا تمدار عضو مجلس الأمة (الغرفة العليا في البرلمان الجزائري)، أن ما يحدث على أنه إفراز سلبي لصيغة جديدة تروم هيكلة جديدة لهذه البلدان، وهو وضع يفرض إعمال الحلول السياسية والجيو-استراتجية، والانتصار للحلول السلمية حتى لا يتأثر النسيج الاجتماعي ووحدة البلدان المعنية.

ونبّه تمدار إلى أن كشف إحصائيات منظمة الهجرة الدولية عن نحو 16.7 مليون لاجئ هو معطى مخيف يحيل على الشروخ المضاعفة للحالات العراقية، السورية، الليبية وحتى الإريترية، ما دفع مواطني هذه الدول للعبور بحثاً عن الحياة الأفضل.

من جهته، ذهب مجيد مناصرة رئيس جبهة التغيير الجزائرية، إلى أن السيناريو الحاصل مدعاة لحراك إيجابي يشرّح المسألة ويعيد صياغتها في إطار مفاهيم الصلح والتوحيد والتقارب والقوة، بينما ركّز الخبير الاجتماعي الجزائري الأخضر بن زاهية على الانعكاسات الثقافية والاجتماعية المرعبة لمسلسل التهجير المتسارع، ويعدّد افتقاد الأطفال للتعليم، ومعاناتهم من سوء التغذية وانفصام النسيج الديمغرافي، ما ينذر بوخامة، خصوصاً أن استرجاع العراق وسوريا وغيرهما للاستقرار قد لا يكون غداً.

ظلّ شمال أفريقيا

في مقام خاص، يشير الخبير الاجتماعي الجزائري ناصر جابي، إلى أنه لا ينبغي التعامي عن احتقان الهجرة غير الشرعية خارج دائرة الدول المعنية بالحروب، في صورة دول شمال أفريقيا التي تشهد هروباً محتدماً للآلاف الحالمين بالإلدورادو الأوروبي، على خلفية يأس هؤلاء المهاجرين من نسب البطالة العالية، وسوء الوضعين الثقافي والاجتماعي.

ويقدّر جابي بتوخي مقاربة أكثر شمولية من تلك التي تحصر الهجرة غير الشرعية في حزمة اعتبارات اقتصادية، فالأمر يتعدى بنظره إلى تفكك واختلال منظومة القيم، ما يفرض التفكير في إنضاج مشروع إدماج شامل ومتكامل.

2013 -1990

أفادت دراسة أجراها باحثون في جامعة أمستردام أن السياسات الأوروبية التي اتبعت خلال العشرين عاماً الماضية للقضاء على الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط ادت الى ايجاد «سوق للمهربين».

وقال توماس سبيكربور الاختصاصي في حقوق اللاجئين في جامعة امستردام، خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة قام الأوروبيون بمواءمة سياساتهم المتعلقة بالهجرة وجعلها اكثر تشدداً.

وفي الفترة نفسها شهدنا ارتفاعا مستمرا في عدد الموتى. نعتقد ان هناك ارتباطاً بين الاثنين.

اشرف سبيكربور على دراسة عن عدد المهاجرين الذين سعوا للوصول عبر البحر وعثر على جثثهم قبالة اليونان ومالطة وايطاليا وجبل طارق واسبانيا بين 1990 و2013.

واضاف بدلا من القضاء على الهجرة، ادت السياسات المتشددة الى خلق سوق للمهربين. ردا على العدد المتزايد للدوريات البحرية، بات المهربون يستخدمون اليوم طرقا أطول وسفنا أقدم، ما يزيد من خطورة العبور.

أحصت الدراسة 3188 قتيلا وهو عدد اقل بكثير عن التقديرات المتوفرة وذلك بسبب طريقة الحساب المعتمدة.

وتعمل السلطات الأوروبية حاليا على ايجاد حل لمشكلة عشرات الالاف من المهاجرين الذين يسعون كل سنة لاجتياز المتوسط انطلاقا من سواحل افريقيا ولا سيما من ليبيا.

وقضى نحو 1800 شخص بعد غرق او جنوح السفن او المراكب التي كانت تقلهم منذ بداية السنة وفق المنظمة الدولية للهجرة. وتريد اوروبا ان يسمح لها بالتدخل عسكرياً لمنع السفن من الوصول الى شواطئها. وقال سبيكربور، ان السياسات الأوروبية تقوم على رؤية ضيقة. لا يبدو انها تعمل ومع ذلك لا يأخذ المشرع مسافة ليفكر، وانما يشدد سياسته. امستردام -الوكالات

2

تعتزم وزيرة الدفاع الألمانية أورزولا فون دير لاين الإبقاء على الدعم الألماني في إنقاذ المهاجرين عبرالبحر المتوسط، وقالت «الإنقاذ البحري يعد مهمتنا الأنبل وليس له حدود معينة في الوقت الحالي» وأعربت فون دير لاين عن إعجابها الشديد بمشاركة الجيش الألماني بشكل سريع للغاية في مهمة الإنقاذ البحري للاجئين. يذكر أن سفينتين تابعتين للبحرية الألمانية انطلقا منذ عدة أيام للمشاركة في مهمة إنقاذ اللاجئين في البحر المتوسط. برلين - الوكالات

خلافات داخلية وانتقادات خارجية لخطوات المعالجة

«قوارب الموت» تهدد تماسك الاتحاد الأوروبي

■ قارب يغالب الغرق قبالة الساحل الليبي | اي. بي . ايه

■ مسعفان إيطاليان يحملان طفلاً لأسرة كانت ضمن مهاجرين سريين في سردينيا | إي.بي.إيه

500.000 رقم مخيب للآمال خاصة أن طالبي اللجوء يتزايدون يومياً

مصادرة السفن وتدميرها قبل استخدامها وتقديم الجناة إلى العدالة

بروكسل، نيويورك ـ البيان

دخل الاتحاد الأوروبي في نفق مظلم، وبات مصيره مهدداً بفعل موجات متتالية من آلاف المهاجرين الذين يتدفقون جثثاً وأحياء على شطآنه، وتواجه المنظمة الأوروبية انتقادات خارجية وخلافات داخلية في تعاملها مع الملف الذي بات مهدداً رئيساً لتماسكها المستمر منذ ما يزيد على نصف قرن، وفيما رهنت لندن بقاءها مع القارة العجوز بإلغاء خطة محاصصة تطرحها وتدعمها الدول المحاذية للبحر الابيض المتوسط، بادرت باريس إلى دعم الخطة ومن قبلها برلين، غير انهما طالبتا عدم إلزاميتها ووصف مراقبون تعامل الأوروبيين مع المهاجرين بالمتخبط وغير الواضح باعتبار ان اي معالجة للملف لا تتطابق والقيم الاوروبية المعلنة ستثير حفيظة منظمات حقوق الانسان التي تملك تأثيرا كبيرا على الرأي العام في تلك البلدان.

وظهرت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني الباحثة عن غطاء دولي لاستخدام القوة لوقف تدفقات اللاجئين مرتبكة ومضطربة ومتنازعة بين شعارات ظل الاوروبيون يطرحونها على مر القرون الفائتة وتدفقات مقلقة من المراكب صوب شواطئها، وبادرت موغيريني إلى تقديم تعهدات بعدم ترحيل أية لاجئ الى اوروبا قسراً لكنها في ذات الوقت طلبت من اعضاء المجلس المنقسمين تفويضا يسمح لبلدانها استخدام القوة لوقف تلك التدفقات دونما تقديم توضيحات عن ميدان المعركة الذي ستجرى فيه العمليات العسكرية لوقف الهجرة والتي باتت تنطلق من نقاط متعددة ومتفرقة ومساحة جغرافية واسعة وإن كانت ليبيا تعد المركز الرئيسي لتصدير المهاجرين.

ورغم أن مجلس الامن احال مقترح موغيريني إلى لجنة من الخبراء الدوليين لصياغة مسودته تحت الفصل السباع لكن معارضة من نوع آخر بدت تطفوا إلى السطح وربما تكون هي أكثر خطورة على تنفيذه من دهاليز مجلس الأمن الدولي والتي بات عبوره منها شبه آمن، غير ان دولة مثل ليبيا تبدو موافقتها هي الاهم باعتبار ان معظم المحللين يرون ان في تعاونها نجاحا لمهمة قوات الاتحاد الأوروبي وعرقلتها للمهمة تعني الفشل باعتبارها العنصر الاهم في ارض المعركة.

وقامت شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، بمساعدة من بعض الخبراء في شؤون الهجرة واللاجئين، بتفسير القرارات الرئيسية وتحليل أثرها المحتمل: كان يُنظر على نطاق واسع إلى عملية البحث والإنقاذ الإيطالية، التي تعرف باسم «بحرنا»، التي امتدت من أكتوبر 2013 حتى نوفمبر 2014، على أنها عملية فعالة. مع ذلك، فقد اعتمدت إلى حد كبير على دولة واحدة من الدول الأعضاء وتم وقفها عندما لم تحصل على مزيد من الأموال من الاتحاد الأوروبي.

استهداف المهربين

وتشمل التدابير الجديدة الصارمة لمكافحة مهربي المهاجرين جهودا منظمة لتحديد السفن والاستيلاء عليها وتدميرها قبل أن يتم استخدامها، وتقديم الجناة إلى العدالة، وإطلاق عملية مدنية-عسكرية، والقضاء على الإعلانات التي يبثها المهربون على شبكة الإنترنت ويحاولون بها زيادة زبائنهم.

وتعليقاً على ذلك، قالت تيوزداي ريتانو، رئيس المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، ان معظم هذه المبادرات جاءت متأخرة جداً بحيث لم يعد لها أثر حقيقي على المشكلة التي تركت دونما علاج حتى استفحلت.

وتزيد ريتانو لقد أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً بكثير مما يُصعِّب حلها الآن مقارنة بالحال لو تم السعي لحلها منذ سنة مضت. وأضافت لقد تمكن المهربون من مد جذور ومخالب انتشرت على نطاق واسع جداً. تشجع الشبكات القائمة الكثير من المهاجرين الجدد، وهو ما يتضح من تنوع جنسيات القادمين إلى أوروبا.

لدينا أدلة على أن هناك الآن حاويات مليئة بالقوارب المطاطية يجري شراؤها من آسيا وشحنها إلى ليبيا، وهذه القوارب أقل أمناً وقابلة للاستبدال إلى ما لا نهاية.

امنعوهم من المجيء

وتهدف التدابير المزمعة مثل زيادة التعاون مع الشركاء في الدول الافريقية عن طريق مساعدتهم في تحسين مراقبة حدودها البرية والبحرية، بالأساس إلى ضمان عدم وصول المهاجرين أبداً إلى الشواطئ الأوروبية.

أما اتفاقات إعادة القبول التي تسمح للاتحاد الأوروبي بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى الدول المجاورة لحدودها مثل تركيا وتونس تتم بالفعل، وكذلك مبادرات مختلفة للعمل مع البلدان الافريقية، مثل «عملية الخرطوم». وحول هذه التدابير، قال بوليت من المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين إنها تعتمد على الإجراءات القائمة بالفعل، ولكن هذا النهج الأحادي الجانب لوقف تدفق المهاجرين نحو أوروبا ونقل العبء إلى البلدان الموجودة على طريق الهجرة، وتحميلها مسؤولية منعهم من الوصول إلى أوروبا. وأضاف قائلاً إذا لم يقترن هذا بالتزام واضح للقيام بنصيبنا وقبول عدد أكبر من المهاجرين، فمن الواضح أنها لن تكون ذات جدوى.

إعادة التوطين

وبعيداً عن الالتزام بقبول عدد أعلى من اللاجئين من خلال عملية إعادة التوطين كما حثت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قبل اجتماع بروكسل، لم يتعهد الاتحاد الأوروبي سوى بإنشاء مشروع تجريبي طوعي.

وفي حين أن نسخة أولية سابقة للبيان قد عرضت إعادة توطين متواضعة جداً وهي 500,000 شخص، إلا أن المسودة النهائية الواردة لم تشمل أي أعداد على الإطلاق.

ومن المتوقع أن يتم تنفيذ البرنامج الخاص بنقل طالبي اللجوء من دول المواجهة المثقلة باللاجئين مثل إيطاليا واليونان إلى الدول الأعضاء الأخرى، على أساس طوعي، ولكنه لا يزال قيد الدراسة.

وقال بوليت يمثل هذا الأمر خيبة أمل كبيرة بالنسبة لنا لم نتوقع منهم التعهد بقبول 500,000 شخص، ولكن كان هناك شعور بأهمية هذا الموضوع.

ووصف ستيفان كيسلر، مسؤول السياسات في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في أوروبا، الافتقار إلى الالتزام بإعادة التوطين بأنه مخيب للآمال.

وقال بشكل عام، الرسالة الواضحة من هذا الاجتماع: هي الإبقاء على حماية طالبي اللجوء بعيداً عن أوروبا بحيث لا تتصدر وفياتهم العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الأوروبية.

الهجرة السرية ظاهرة تتنامى

إعداد: عبدالرحمن دوار - غرافيك: محمد أبوعبيدة

ظاهرة الهجرة السرية من أهم التحديات التي لا تزال تواجه دول العالم لاسيما القارة الأوروبية، حيث يتدفق المهاجرون غير الشرعيين إليها عبر البحر من خلال قوارب الموت بوساطة المهربين، فيما يعد تدهور الأوضاع وعدم الاستقرار من أهم مسببات هذه الظاهرة، وهو ما تكشفه التقارير الإحصائية الخاصة بالثلث الأول من العام الجاري.

274000
عدد الذين الأشخاص وصلوا إلى الحدود الأوروبية خلال العام الماضي

الميزانيات والتكاليف

2.9
بلغت كلفة عملية «تريون» الخاصة بمراقبة الحدود خصوصاً الإيطالية بنحو 2.9 مليون يورو

9000000
رصد الاتحاد الأوروبي ميزانية شهرية بتسعة ملايين يورو لإنقاذ المهاجرين السريين

6.8
يحصد تجار الهجرة غير الشرعية 6.8 مليارات دولار سنوياً

10000
تصل تذكرة الهجرة غير شرعية إلى 10 آلاف دولار

عدد المهاجرين غير الشرعيين حسب الدول

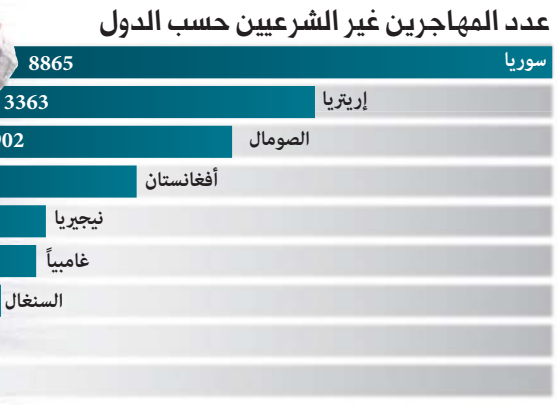

معدلات النمو

1773
عدد الذين لقوا حتفهم في البحر المتوسط

3600
عدد الذين حاولوا عبور البحر المتوسط

35000
زيادة أعداد المهاجرين عبر المتوسط إلى أوروبا

20/1
معدل الذين يلقون حتفهم في البحر عبر مراكب الموت

%153
ارتفاع المهاجرين السريين الذين دخلوا بلدان الاتحاد الأوروبي العام الماضي

البيان

مخاطر

قالت الصحافية والناشطة الحقوقية الأيريترية ميرون اسطافانوس إن المخاطر التي تحملها هؤلاء المهاجرون عند الصعود على متن قوارب المهربين على أمل الوصول إلى أوروبا معروفة جيداً، ولكنها مرحلة واحدة فقط من العديد من المراحل المحفوفة بالمخاطر في رحلة لن تنتهي بالوصول إلى أوروبا بالنسبة للكثيرين منهم.

وأردفت أن عبور البحر هو مجرد الجزء الأخير الصغير، نستمع بانتظام لروايات مؤلمة من طالبي اللجوء الإريتريين في مراحل مختلفة من رحلاتهم الطويلة.

في عام 2014، أصبح الإريتريون الفارون من القمع والخدمة العسكرية غير المحددة المدة في بلادهم ثاني أكبر جنسية تصل إلى جنوب أوروبا بعد السوريين، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة. ولكن قبل الوصول إلى سواحل ليبيا، من حيث تغادر غالبية القوارب، يتعرض الكثيرون منهم للخطف والاحتجاز والاغتصاب والتعذيب أثناء الرحلة.

الأحد | 28 رجب 1436 هـ | 17 مايو 2015م | العدد 12751 البيان

3400

أعلنت البحرية الإيطالية أخيراً أن أكثر من 3400 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم في البحر المتوسط غالبيتهم قبالة السواحل الليبية، في حصيلة تكاد تكون قياسية ليوم واحد من عمليات الإنقاذ.

وقالت البحرية إن عمليات الإنقاذ التي جرت خلال النهار وتم تنسيقها جميعا من المقر العام للبحرية في روما أفضت إلى إنقاذ 3427 مهاجرا كانوا على متن 16 مركبا. وتعتبر الحصيلة من بين الأعلى التي تسجل خلال السنوات الأخيرة.

وتشمل عملية الإنقاذ التي أعلنتها البحرية الإيطالية 217 مهاجرا قالت باريس في وقت سابق السبت إن سفينة الدورية الفرنسية «قوموندان بيرو» أنقذتهم قرب السواحل الليبية. وهذه السفينة أرسلتها باريس لتعزيز عملية الاتحاد الأوروبي في المتوسط.

وإضافة إلى السفينة الفرنسية، شاركت في عمليات الإنقاذ التي جرت السبت أربع سفن لخفر السواحل الإيطالية وسفينتان للبحرية وسفينتا شحن وسفينتان للجمارك وسفينتان قاطرتان، بحسب ما أوضحت البحرية الإيطالية.

وفي تغريدة لها على تويتر، أعلنت البحرية الإيطالية أن فرقاطتها برساليري أنقذت 778 مهاجرا بينما أنقذت سفينة الدورية فيغا التابعة لها أيضا 675 مهاجرا آخرين. روما - الوكالات

56

خصصت الحكومة الجزائرية 56 مركزا لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين، ليتم بعدها نقلهم على مراحل إلى المركز الرئيسي في ولاية «محافظة» تمنراست جنوب العاصمة الجزائرية، قبل أن يرحلوا إلى بلدانهم في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بها بصفة غير شرعية بالاتفاق مع سلطات بلادهم. الجزائر ـ الوكالات

غرق

جثث تطفو على السطح

تواجه السلطات التونسية، التي ضاعفت يقظتها أصلاً على حدودها الشرقية، بسبب حالة الفوضى في ليبيا، تزايداً في نداءات الإغاثة، لكن الوسائل المتوفرة، سواء بشرياً أو مادياً ناقصة.

ويقول قائد إحدى الدوريات، مسعد عبيشو، إنه تم انتشال الكثير من جثث مهاجرين متحللة كانت تطفو على سطح البحر منذ اندلاع الحرب في ليبيا، وأظن أنه سيكون هناك الكثير منها في المستقبل أيضاً. تونس-البيان

حروب الشرق الأوسط تغذّي هجرة المصريين

القاهرة ـ مي سعيد

يبدو أن الحروب في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في العراق واليمن وليبيا وسوريا، قد شكلت عاملاً إضافياً لأسباب الهجرة غير الشرعية التي تزايدت التحذيرات بشأنها أخيراً، في أعقاب غرق زورق أسفر عن مقتل نحو 800 شخص في أسوأ كارثة يشهدها البحر المتوسط.

ولم تكن مصر بشبابها بعيدة عن مخاطر هذه الظاهرة، إذ دفعت تلك الحروب ومعها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الشباب المصريين نحو طريقين لا ثالث لهما، إما الهجرة والرحيل عن الوطن باتجاه أوروبا والدول الغربية لإيجاد حلمه الضائع في بلاد أخرى، والتي عادة ما تكون هجرة غير شرعية قد تعرضه للموت، أو الاستجابة لإغراءات الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي استغلت الوضع السيئ للشباب وعملت على استقطابهم للانضمام لها، لأسباب مادية بحتة وإغراءات بالزواج وتحسن المعيشة وفرض السلطة.

وبحسب الدراسات والخبراء المعنيين بالقضية، يظل الفرار من خلال الهجرة غير الشرعية هو الأكثر انتشاراً بين الشباب في المجتمع المصري، خصوصاً أن السنوات الأربع الأخيرة وما حدث بها من تغيرات سياسية حملت في طياتها مستجدات زادت من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً على سوئها، وهو الأمر الذي عمق من فكرة الهجرة بصورة سرطانية في المجتمع المصري، حتى وإن كان هذا الفرار إلى المجهول يحيط به ملك الموت.

ووفقاً لما نشرته صحيفة «ذي غارديان» البريطانية، فإن العام 2015 يعد أكثر فتكاً بالمهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط، من العام 2014، والذي كان عاماً قياسياً لمأساة الموت للمهاجرين غرقاً في البحر المتوسط قبيل الوصول لسواحل الدول الأوروبية على متن قوارب الموت، بعد غرق أحلامهم في بلادهم.

■ مسعفة توزع الماء على مهاجرين موقوفين | إي.بي.إيه

أسباب وعلاج

رأت أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، سامية قدري، أن العلاج يكمن في علاج السبب الوحيد لكل الظواهر الاجتماعية وهو «الفقر»، فالفقر هو السبب في شعور الشباب بعدم الرغبة في البقاء في أوطانهم، ما يدفعهم للمجازفة بأرواحهم في سبيل الهروب من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تفقد الشباب الأمل في تحقيق أحلامهم في الاستقرار وتكوين أسرة، رغم أن هذه الأهداف هي حقوق وليست أحلاماً، مؤكدة أن الفقر هو حجر الزاوية لعلاج كل الظواهر السلبية، بدءاً من الهجرة غير الشرعية وصولاً إلى الجرائم.

فقدان الأمل

وحول تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب المصري، أكدت أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية د. سوسن فايد أن الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة غير الشرعية والمجازفة بحياتهم قُتلت بحثاً، وقد سبق وقدم أساتذة علم الاجتماع والسياسة خريطة علاج تلك الظواهر غير الصحية والسلبية. ولكن، عقب ثورة 25 يناير 2011، زاد على الأسباب المعروفة للرغبة في الهجرة، أسباب اليأس وفقدان الأمل في الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى الحروب في منطقة الشرق الأوسط، ما جعل الشباب يفكر بأن عمره سيضيع ولن يحقق ما يرجوه من أهداف إذا بقي في وطنه.

وأضافت فايد، في تصريحات لـ «البيان»، أن البطالة تبقى السبب الرئيسي لتلك الظاهرة المخيفة، فإن تم توفير فرص عمل بظروف آدمية وصحية فلن يرغب الشباب في الرحيل عن وطنه، مؤكدة أن الفقر والبطالة والشعور بعدم الأمان تتسبب في حالة من الشعور بعدم الانتماء، وتلك المشاعر تفسر الكثير من الظواهر المرضية التي طفت على السطح أخيراً، مثل الانضمام لتنظيمات إرهابية في الداخل أو الخارج.

ورغم أن فكرة انضمام الشباب للجماعات الجهادية تبدو كملف مستقل بذاته، إلا أنها في واقع الأمر، بحسب الكثير من المختصين، تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالهجرة غير الشرعية، فاستقطاب الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق وليبيا للشباب في مصر يتم عن طريق تسلل هؤلاء الشباب إلى المناطق المشتعلة في المنطقة من خلال هجرة غير شرعية بهدف الانضمام لهذه الجماعات، لأسباب مادية بحتة وإغراءات بالزواج وتحسن المعيشة وفرض السلطة.

ورغم أن حالات الهجرة غير الشرعية للشباب المصري للانضمام لجماعات تكفيرية أو جهادية ليست بالأمر الجديد، حيث شهدت ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم هذه الظاهرة، إلا أن الجديد هو تغير الدول التي يقصدها هؤلاء الشباب، وذلك عقب تغير خريطة الجماعات الجهادية وتمركز الأبرز منها في دول المنطقة العربية في سوريا والعراق وليبيا، عقب ثورات الربيع العربي.

تطرف جراء الفقر

وصنّف أستاذ علم النفس د. إبراهيم مجدي حسين الشبابَ الذين يقبلون على الانتماء إلى تلك الجماعات لعدة تصنيفات، قائلاً: هناك جزء منهم ينضم لأسباب مادية بحتة وإغراءات بالزواج وتحسن المعيشة وفرض السلطة، وكذلك جزء آخر ينضم بسبب افتقاده الهوية الوطنية والدينية، وفي رحلته للبحث عن ذاته تلتقطه تلك الجماعات لاستغلاله في تحقيق أهدافها السياسية، وهناك جزء يتم عمل غسل لعقوله عن طريق إقناعه بأفكار متطرفة عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة للواقع الزمني ولا الاجتماعي، وهذا الجزء هو الأخطر لأنه مع الوقت يدمن القتال والعنف ويعتبره هو الطريقة الوحيدة للتعبير عن أفكاره، ويعتبر ذلك هو السبيل الوحيد لدخول الجنة وإثبات إيمانه.

رفضت بقوة إحداث مراكز إيواء واحتجاز في بلادها

منظمات تونسية: الحل الأمني لا يجدي

تونس ـ الحبيب الأسود

أكدت منظمات وجمعيات تونسية رفضها بكل قوّة المقترحات الأوروبيّة لإحداث مراكز إيواء ولجوء واحتجاز في تونس. وقالت ان تطوّر محاولات الهجرة في قوارب الموت خاصّة انطلاقا من السواحل الليبية في اتجاه السواحل الإيطالية أدى إلى فواجع تمثلت في غرق أكثر من 1100 مهاجر في أقل من اسبوع، مشيرة الى أن هذا الارتفاع الرهيب للضحايا في «المتوسط» والذي تجاوز 1600 ضحية خلال الثلث الأول لسنة 2015 مقابل فقدان 3500 مهاجر خلال 2014 يبرز عجز بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط جنوباً وشمالاً عن التوصل إلى مقاربة شمولية لظاهرة ما يسمى بالهجرة غير المنظّمة.

وقال كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس، إنّ تواتر هذه الكوارث الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط ارتبط بوجود عدد مهم من النساء والأطفال والقصّر من ضمن الضحايا، ما يظهر جلياً تفاقم الشعور باليأس وفقدان الأمل والاقصاء بعد أن عمدت بعض القوى إلى تدمير أسس الدولة في بعض بلدان جنوب المتوسط، ما نتج عنه تعميم الفوضى وعدم استتباب الأمن، الذي يشجّع تطور تجارة الموت والإتجار بالبشر.

فشل التوجه

وأضافت الجمعيات والمنظمات في تقرير لها تلقت «البيان» نسخة منه إنّ التركيز على الجانب الأمني لمعالجة قضايا الهجرة غير المنظّمة يؤكد فشل هذا التوجه، إذ لا تحض مسألة التعاون من أجل التنمية بين شمال وجنوب المتوسط على أية مكانة، ما يساعد على استفحال الفقر والبطالة وفقدان فرص العمل من جهة وتفاقم الفوارق الاجتماعيّة والاقتصادية في بلدان الجنوب، بالإضافة إلى تنامي الفوارق التنمويّة بين دول الجنوب ودول الشمال، كما أن انتهاج سياسة انتقائية للهجرة إلى البلدان الأوروبية التي تشجع على انتقال الكفاءات وأصحاب المهارات العليا والمتوسطة ادّى إلى إفراغ دول الجنوب من جزء من مواردها البشرية.

مسائل عدة

وأبرز التقرير أنّ تجدّد هذه المآسي الإنسانية قبل أيام من انعقاد اللجنة المشتركة بين تونس والاتحاد الأوروبي المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والهجرة، المنبثقة عن اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، يدفع المنظمات التونسية إلى التأكيد على مسائل عدة، منها ضرورة مراجعة الاتفاقيات الثنائية بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة، حتى تتماشى مع احترام حقوق الإنسان ولا تتعارض مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي، والتي تؤكد على احترام حريّة التنقّل و الى المطالبة بمراجعة اتفاق التعاون 2013 ـ 2017 لعدم تلاؤمه مع واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة الحاليّة، ودعوة بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تصحيح جذري لسياسات الهجرة واللجوء، والتي ترتكز على منهج أمني وعلى محاولات ترمي إلى تصدير حدودها نحو بلدان جنوب المتوسط، ومطالبة بلدان الاتحاد الأوروبي إلى غلق مراكز الاستقبال والاحتجاز وإيقاف العمل باعتقال المهاجرين غير النظاميين والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية.

دعوة

دعت المنظمات التونسية إلى ضرورة ربط مناقشة موضوع الشراكة حول تنقّل القوى العاملة مع المفاوضات حول اتفاق التجارة الحرّة الكاملة والمعمّقة بين تونس والاتحاد الأوروبي، والى ضرورة إشراك ممثلّين عن منظمات المجتمع المدني بصفة فعليّة ومتواصلة في النقاشات التي انطلقت أواخر ابريل الماضي، في إطار اللجنة المشتركة بين تونس والاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالشؤون الاجتماعية والهجرة.

انتهاك صارخ

كما طالبت المنظمات والجمعيات التونسية بحذف شرط إعادة قبول المهاجرين غير النظاميين من جميع اتفاقيات الشراكة، والتي ستبرم بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي، لأنها تمثل انتهاكا صارخا لحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء وتعرض هؤلاء المهاجرين إلى خطر إعادة القسرية أو للترحيل لبلدان قد تعرضهم لانتهاكات متعددة، ودعت البلدان الأوروبية الى ضرورة الالتزام بسياسة تضمن تنقلا حقيقيا للتونسيين عوض التركيز على طرد المهاجرين وترحيلهم أو إعادة توطينهم. وطالبت هذه المنظمات بعقد اجتماع دولي يضمّ كل المعنيين بهذه الظاهرة واعتماد خطّة عمل مشتركة تمكّن من معالجة اجتماعية واقتصادية لهذه الظاهرة وتفادي تفاقمها، كما أكدت على أنّه من خلال تحليل التوجهات الجديدة للهجرة منذ بداية 2014 برز تطوّر في طلبات اللجوء التي تستوجب توفير ممرات آمنة واعادة النظر في سياسات اللجوء والتوطين في بلدان الشمال وتيسير الإجراءات، مشيرة الى أنّ الاجتماعات الأوروبية المغلقة لا يمكنها إيجاد حلول ولا تكرّس إلا السياسات المنقوصة والإجراءات الأمنية الزجريّة بدلا من التركيز على إيجاد لأسباب تنامي هذه المآسي الإنسانيّة.

ربّان سفينة الموت كان مخدراً وتحت تهديد السلاح

تونس ـ البيان

قال مكرم محجوب شقيق التونسي محمد علي مالك، المتهم بأنه قائد سفينة الموت التي كانت تقل مهاجرين وغرقت قبالة ساحل ليبيا، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 800 منهم، إن المجرمين الحقيقيين هم المهربون الذين يديرون شبكات لتهريب الشبان إلى أوروبا عبر البحر، مضيفاً أن شقيقه اضطر إلى تغيير اسمه الحقيقي وهو نورالدين محجوب إلى محمد علي مالك، وقد تعرّف إليه من خلال الصور التي تم نشرها في تونس وخارجها.

سفينة المهاجرين

وتقول عائلة المتهم التي تقيم في مدينة الشابة الساحلية «وسط شرق تونس» إن شخصاً ليبيا حضر إلى المدينة واصطحبه للعمل معه قبل الحادثة، مؤكدة أنه أجبر هذه المرة على قيادة سفينة المهاجرين لخبرته كربان مركب صيد، وبحسب مكرم فإن نورالدين تم تخديره، ثم تهديده بالسلاح لإرغامه على قيادة سفينة الموت.

وقال مكرم: «قبل أسابيع جاء شخص ليبي إلى تونس واصطحب معه أخي للعمل في ليبيا كنادل في مقهى، مقابل نحو 600 دولار شهرياً، لكن أخي وجد نفسه مجبراً على قيادة الرحلة تحت تهديد مهربين، مطالبين إياه بهذه المهمة بحكم أن له خبرة في قيادة مراكب الصيد». وأضاف أن شقيقه اتصل به من رقم هاتف ليبي قبل أيام ليخبره بأن مهربين هددوه بأسلحة كلاشينكوف وأجبروه على تسيير هذه الرحلة من الشواطئ الليبية باتجاه السواحل الإيطالية، مردفاً: «اقتادوه للسفينة وخاطبني أخي عبر الهاتف ليؤكد لي أنه أضحى رهينة بين أيدى مسلحين يديرون رحلات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من غرب ليبيا إلى إيطاليا، وكان في حالة بكاء وفزع كبيرين» وفق تعبيره.

مهاجر مطرود

وبحسب الأسرة فإن ابنهم طرد من أوروبا قبل سنوات، بعد أن شارك في رحلة هجرة غير شرعية انطلقت من شواطئ مدينة الشابة على الساحل التونسي، حيث عاش عامين في مدينة مدزارا الإيطالية، قبل أن يتم اعتقاله في مدينة ليون الفرنسية ويطرد إلى بلده من جديد، وبعد عودته من أوروبا مطروداً بحث عن عمل في مدينة الشابة الصغيرة، حيث اشتغل نجاراً قبل أن يلتحق بوالده وإخوته للعمل في مجال الصيد.

وأمام محكمة إيطالية نفى نورالدين التهم الموجهة إليه، وقال محاميه الإيطالي ماسيمو فيرانتي، إنه كان واحداً من المهاجرين المشاركين في الرحلة، بعد أن طلب المدعي العام الإيطالي كاتانيا جيوفاني سالفي، توجيه تهم إليه منها القتل الجماعي وتهريب البشر.